

إعلانات القاتيكان بشأن مكافحة الفقر بين الدين والأخلاق

■ عز الدين عناية

تتلخّص فلسفة الكنيسة الاجتماعية فيما يُعرف بـ «تعليم الكنيسة الاجتماعي»، المبني أساساً على فحوى «الرسائل البابوية العامة» و«الإرشاد الرسولي». وهي عبارة عن توجيهات صادرة عن أحيار الكنيسة أثناء عهدتهم البابوية لحثّ جموع الأتباع للسير فيها. وكأى مؤسسة ذات نفوذ، فإن سلطة المؤسسة الدينية في روما غالباً ما تخضع لاعتبارين: الأول: داخلي يعبر عن فلسفة الكنيسة العميقة ورؤاها، بوصفها الموجّه للخيارات اللاهوتية التي تودّ ترسيخها. والثاني: خارجي يلبي مقتضيات الحضور في العالم تبعاً لمختلف التحالفات والولاءات. وضمن جدل الداخلي مع الخارجي تحاول الكنيسة زيادة نفوذها ورسم معالم حضورها، أيما كان شكله رمزياً أم فعلياً.

وحاضرة القاتيكان - بوصفها مؤسسة دينية عريقة - تستند إلى رأسمال روحي قوي، لم يخلُ من نفوذ دنيوي رافق نفوذها الرمزي؛ فمنذ عام 1740 وإلى تاريخنا الراهن دأب أحيار الكنيسة على إصدار رسائل بابوية عامة تعبر عن المواقف اللاهوتية الرسمية؛

■ أستاذ تونسي بجامعة روما - إيطاليا.

بقصد خلق إجماع بين سائر الأساقفة، وتوجيه عامة المؤمنين صوب الطريق الذي ترتثيه بشأن القضايا الاجتماعية التي تشغل الأتباع. والرسائل البابوية العامة هي رسائل مدوّنة باللاتينية عادة، تتعنون بأولى العبارات الواردة في مطلع النص. واليوم ما عادت هذه الرسائل/الإعلانات تتوجه إلى المسيحيين حصراً؛ بل غدت تجاري أوضاع التحولات العالمية وما تقتضيه من انفتاح؛ لتعبّر عن موقف الكنيسة من قضايا الراهن، بوصفه الأسلوب الجديد ضمن مخطط الأنجلة الواسع¹. والجلي أنه منذ أمدٍ برزت الحاجة في أوساط رجال الدين إلى إبلاغ الآخرين وأويلهم تعاليم الدين. فالرسالة البابوية العامة، والمستوحى تسميتها من الإغريقية "enkýklos" تعني بلاغاً، وهي عبارة عن منشور سرى تداوله منذ القرون الوسطى بين الأساقفة؛ للإعراب عن فحوى العقيدة، ولتسوية الخلافات الناشبة في الدين. ولكن منذ عام 1740 باتت تلك المنشورات حكراً على رأس الكنيسة ضمن ما يُعرف بالرسائل البابوية، وُسّمت نظيرتها الموجهة من الأساقفة والمطارنة إلى عامة الرعية «بالرسائل الرعية» (*lettere pastorali*).

تعليم الكنيسة الاجتماعي

لقد مثّل صدور أولى الرسائل البابوية العامة - في شكلها الجديد - منعرجاً في مخاطبة رعايا الكنيسة. فالرسائل البابوية هي - في الآن نفسه - نقطة مرجعية للمؤمنين توضح المسارات العقدية والخيارات الحياتية، وكذلك هي برنامج عام للكنيسة، غالباً ما تمحور حول ثلاثة محاور رئيسة: الشأن الاجتماعي وكيفية توجيهه ومساعي تقليص شحنات التوتر الكامنة فيه.

الشأن الاقتصادي المتأرجح - منذ ما يزيد على القرن - بين توجهٍ يطغى عليه تفاوت الفرص، وآخر ذو منزعٍ إنسانيّ يتطلع إلى شكل من العدالة الاجتماعية.

Flavio Felice – Gennaro Taiani, *Il denaro deve servire non governare*, Lateran University Press, - 1 Italia 2014, p.57.

وثالثها الشأن السلمي العالمي وما تتهدده من مخاطر.

ولا يعني صدور رسائل لكل بابا جديد أن الكنيسة تقرّ برنامجاً مغايراً؛ وإنما تأتي الرسائل تذكيراً باتباع خط مأثور أو ترسيخ سنّة سنّتها الكنيسة في ماضي عهدها ضمن ما درج على تسميته بـ «تعليم الكنيسة الاجتماعي». والجلي مع تكرار الحديث عن «تعليم الكنيسة الاجتماعي» في العظات الدينية وفي الأدبيات الكاثوليكية، لا نعثر على صيغة مضبوطة لذلك التعليم المفترض كغيره من قرارات المجامع وضوابطها، بل هو مرجعية غائمة مبنوثة في رسائل عامة لا ينسخ بعضها بعضاً؛ وإنما تُتمّ ما أدلى به

السابقون وتشرحه. وعلى العموم فتعليم الكنيسة الاجتماعي - في حدّ ذاته - هو مفهوم حديث المنشأ، يعود إلى البابا بيوس الحادي عشر (عهدته البابوية: 1922 - 1939) حين تطرق إلى (التعليم الاجتماعي)؛ وإلى البابا بيوس الثاني عشر (عهدته البابوية: 1939 - 1958) حين تناول بالمثل (التعليم الاجتماعي الكاثوليكي)¹.

مع هذا الطابع المطلق لمدونة «تعليم الكنيسة الاجتماعي»، ثمة خطابٌ محوري في كل رسالة عامة صادرة لا ينفي التكامل في التعبير عن فحوى

تلك المدونة؛ فعلى سبيل المثال شكّلت رسالة «المسائل الجديدة» (*Rerum novarum*) للبابا ليون الثالث عشر (1891) مرجعاً محورياً في التعبير عن سياسة الكنيسة الاجتماعية، بشأن قضايا تفاوت الفرص والفقر وتكديس الثروة في أيدي قلة مع بدايات الثورة الصناعية وانتشار المطالبات الاجتماعية. وتقديمها مقترحات لتجاوز الإخلالات الاجتماعية، عبر الدعوة إلى ترسيخ قيم التكافل والتآزر باعتماد الخلق الإنجيلي، والعمل على تفعيل سبل النهوض بالشرائح

لقد مثل صدور أولى الرسائل البابوية العامة - في شكلها الجديد - منعرجاً في مخاطبة رعايا الكنيسة، فالرسائل البابوية هي - في الآن نفسه - نقطة مرجعية للمؤمنين توضح المسارات العقديّة والخيارات الحياتية.

1 - Riccardo Bollati, *Allargare gli orizzonti dell'uomo. Un approccio alla dottrina sociale della chiesa*, Vita e Pensiero, Milano 2012, p.33.



الضعيفة وتيسير الاقتراض للضعفاء للحاق بركب الرفاه، بما يسمح بتطور ينطلق من القاعدة. هذا وقد عالج البابا ليون الثالث عشر في رسالته التاريخية أنفة الذكر قضية محورية زمن الثورة الصناعية؛ ألا وهي المسألة العمالية وما اتصل بها من أوضاع الاستغلال والتفجير والتهميش، رافضاً الحديث عن صراع بين أرباب العمل والشغّالين، وداعياً إلى تضامن سلمي في وقت بدأ فيه الحديث يتردّد عن صراع حتمي بين طبقة الملاك وطبقة العمّال.

والملاحظ منذ صدور رسالة «المسائل الجديدة» بروز قضايا العمال والثروة والفقر في تلك الخطابات البابوية، بشكل غير معهود، لتغدو المشاكل الاجتماعية المستشرية محوراً ثابتاً؛ حيث أعقبت تلك الرسالة المرجعية حزمة من الرسائل الاجتماعية الأخرى، أبرزها في الحقبة الراهنة رسالة «المحبة في الحقيقة» (*Caritas in Veritate*) - 2009 - للبابا جوزيف راتسينغر ورسالة «كُنْ مُسَبِّحاً» (*Laudato si'*) - 2015 -¹ للبابا فرانسيس، التي تناولت قضايا المحرومين والمتضررين بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لخطاب الكنيسة غير المألوف بشأن القضايا الاجتماعية، والانحياز الواضح فيها إلى الشرائح الضعيفة، عدّها بعضهم مؤشراً على تغير جوهرى في مواقف الكنيسة، حتى عن السياسي الفرنسي جان جوراس (1859 - 1914) عدّها في ذلك العهد «برنامجاً اشتراكياً واعدلاً». والواقع أن انفتاح الخطاب الدينى على الشأن الاجتماعى أتى في ظرف كانت الكنيسة فيه تتلمّس الطريق نحو مسلكٍ مغاير مع السياسة الدولية ومع مسارات التغيير العميقة التي تشهدها الدولة، بما يراعى الثوابت اللاهوتية، ويستجيب للتحولات الجارية، وهو ما تطلّب «عبوراً للصحراء»، تخلّته حربان عالميتان وسقوط نظامين قوميين: فاشي ونازي، يسّرت مخاضاتها للكنيسة عودةً مستجدةً لاحتضان المجتمع، وذلك على حدّ توصيف المؤرخ جيانكارلو غالي².

1 - «كُنْ مُسَبِّحاً، يا سيّدي (*Laudato si', mi' Signore*)»: هكذا اعتاد القديس فرانسيس الأسيزي (1181 - 1226م) أن يرثم ترنيمة الأثيرة.

2 - Giancarlo Galli, *Finanza Bianca. La chiesa, i soldi, il potere*, Mondadori, Milano 2004, pp.24-28.

إذاً شكلت رسالة (المسائل الجديدة) البابوية منعرجاً في الخطاب اللاهوتي بشأن القضايا الاجتماعية. وبوجه عام مثّلت الرسائل عودةً للتصالح مع قضايا العصر، وإعراباً عن موقف من مجريات التحولات العالمية. فلو أخذنا الحثيات التي ألّمت بصدور رسالة البابا بيوس الحادي عشر «السنة الأربعون» (Quadragesimo annus) 1931، نلاحظ أن الحافظ الرئيس وراء صدور الرسالة كان التحذير من تفشي الماركسية، والدعوة إلى نظام اجتماعي عادل لمجابهة الأزمة. وقد عدّت الرسالة الفصل بين الأخلاق والاقتصاد مدعاة للتأزم، مع ما تضمنته من حثّ على ضرورة إرساء أشكال من التكافل والتآزر.

ولم يفث البابا بيوس الحادي عشر حينها الإعراب عن مخاطر تكدس الثروة في أيدي قلة زمن الأزمة الاقتصادية (1929).

شكلت رسالة (المسائل الجديدة) البابوية منعرجاً في الخطاب اللاهوتي بشأن القضايا الاجتماعية. وبوجه عام مثّلت الرسائل عودةً للتصالح مع قضايا العصر، وإعراباً عن موقف من مجريات التحولات العالمية.

مع هذه المواقف المنافحة عن الشرائح الضعيفة - والتي عدّت غير كافية، وأخلاقية أكثر منها عملية - لم تشهد مؤسسة دينية انتقاداً في الأزمنة المعاصرة مثلما شهدته الكنيسة الكاثوليكية جرّاء مواقفها الغائمة من قضايا الفقر والفقراء وموالاتة أصحاب النفوذ والمترفين. وما كان الانتقاد صادراً عن أديان

تبشيرية مزاحمة أو أوساط إيديولوجية مناوئة؛ وإنما جاء في مجمله من أوساط دينية عريقة تستبطن التراث المسيحي، ومن كنائس تستلهم التراث الكتابي نفسه الذي تستند إليه الكنيسة الكاثوليكية. وهو ما سبّب انشاقات في الرؤى اللاهوتية وسيلاً من الاتهامات، برز ذلك في أدبيات «لاهوت التحرير» وفي مواقف «اللاهوت النقدي»، تقديراً أن خلاص الإنسان عملٌ من صنعه، يتأتى تبعاً لنضاله السياسي التاريخي، بعد أن بات الفقير - كما يقول ليوناردو بوف - الكائن الحقيقي الذي يتهدده الانقراض¹.

Leonardo Boff – Clodovis Boff – José Ramos Regidor, *La Chiesa dei poveri. Teologia della liberazione e diritti dell'uomo*, Datanews, Roma 2010, p. 44.

لكن قضايا التخلف والمديونية والأمية والأوبئة والمجاعة - التي يزرع ملايين المسيحيين تحت وطأتها - هي بالأساس قضايا مسيحيي الأطراف لا مسيحيي المركز، وتبقى بحق قضايا كنائس جنوب العالم لا شماله، بعد أن أضحت دولٌ بأسرها تقف متسوّلةً أمام أبواب الدول الغنية، ولعلّ الأشد فقرًا منهم [المهاجرين] الذين ما عادوا أمام الباب فحسب يلتمسون العون والدخول، كما كان يفعل لعازر¹؛ بل يصرّون على الدخول عنوة. ذلك هو التحول في التعامل مع قضية الغنى والفقر، من قضاء وقدر كما ساد في التقليد اللاهوتي إلى صنع بفعل البشر، وهو ما أراد لاهوت التحرير إحداثه فقبول برفض حازم². لقد لخصت صرخة أحد سكان ليما في البيرو أمام البابا يوحنا بولس الثاني (1985) - «بقدر ما نتصوّر جوعاً.. نحن عطاش أيضاً لكلمة الرب» - جوهر مطلب لاهوت التحرير الذي انهالت عليه قوارع الحرمان من المركز في روما.

الخطاب الديني الكنسي ولوثة التسييس

لو تتبعنا الأوضاع التاريخية التي أحاطت بصدور مختلف الرسائل البابوية نلاحظ ما اكتنفها من مسانحة للتحويلات العالمية؛ حيث أتت رسالة «التطور الاجتماعي» (*Populorum progressio*) لبولس السادس - 1967 - إقراراً بترافق التقدّم مع تفاقم الفقر. وهي تلخّص وعي الفاتيكان بمسألة تصفية آثار الاستعمار (*Décolonisation*) ونهب ثروات الشعوب وتعطيل

1 - في إحياء من اللاهوتي غوستافو غوتيريز في هذا الموضوع إلى النص الإنجليزي: «كان هنالك إنسان غني، يلبس الأرجوان وناعم الثياب، وقيم الولايم المترفة، متعمداً كل يوم. وكان إنسان مسكين اسمه لعازر، مطروحاً عند بابه وهو مصاب بالقروح، يشتهي أن يشبع من الفتات المتساقط من مائدة الغني. حتى الكلاب كانت تأتي وتلحس فروجه. ومات المسكين، وحملته الملائكة إلى حضن إبراهيم. ثم مات الغني أيضاً ودُفن. وإذ رفع عينيه وهو في الهاوية يتعذب، رأى إبراهيم من بعيد ولعازر في حضنه. فنادى قائلاً: يا أباي إبراهيم! ارحمني، وأرسل لعازر ليغمس طرف إصبعه في الماء ويبرد لساني؛ فإني معذب في هذا اللهب. ولكن إبراهيم قال: يا بني، تذكر أنك نلت خيرتك كاملة في أثناء حياتك، ولعازر نال البلى» (لوقا 16: 19 - 23).

2 - Gustavo Gutiérrez – Gerhard Ludwig Müller, *Dalla parte dei poveri. Teologia della liberazione teologia della chiesa*, EMI, Bologna 2013, p. 134.

تطورها؛ حيث أعلن أن المسألة الاجتماعية باتت عالمية مما يستوجب تضامناً كونياً. لقد لفت الفاتيكان الانتباه حينها إلى كوارث الفقر والأوبئة والمجاعة التي ترهق العالم الثالث، حاثاً الجميع على تبني نهج سلمي في المطالبة بالتوزيع العادل للثروات.

كانت أولى الرسائل العامة الصادرة في عهد البابا يوحنا بولس الثاني رسالة «العمل البشري» (*Laborem exercens*) 1981، وهي من ضمن رسائل ثلاث ركزت في مسألة العمل والشأن الاجتماعي. فقد حذر البابا في هذه الرسالة من مخاطر النزعة الاقتصادية التي تختزل كل شيء في الربح

والمال، مع التخلي عن القيم، ولا سيما منها القيم الروحية. فالاقتصاد لا يمكن اختزاله في حدود منطق الربح والخسارة؛ لأن النظام الاجتماعي أعلى مقاماً من النظام الاقتصادي؛ ذلك أن الفصل بين الأخلاق والاقتصاد من شأنه أن يضرب بمفهوم الصالح العام. في حين جاءت الرسالة الثانية «العمل لأجل حل المشاكل الاجتماعية» (*Sollicitudo rei socialis*) - 1987، معربةً عن هواجس تقليدية من الأنظمة الشيوعية، وبتوجهةً بالأساس إلى جنوب العالم معتبرةً

لو تتبّعنا الأوضاع التاريخية التي أحاطت بصدور مختلف الرسائل البابوية نلاحظ ما اكتنفها من مساهمة للتحويلات العالمية؛ حيث أتت رسالة «التطور الاجتماعي» لبولس السادس - إقراراً بترافق التقدم مع تفاقم الفقر.

الخيار الشيوعي ومن ورائه خيار لاهوت التحرير في جنوب القارة الأمريكية خياراً عديمياً، معلياً البابا في هذه الرسالة من شأن الحرية. والرسالة بالحقيقة هي استراتيجية حرب ضد الشيوعية وحلفائها، حيث تهاوى جدار برلين خلال عام 1989، وانهار على إثره الاتحاد السوفييتي 1991.

اقتضى اشتداد وطيس معركة الرأسمالية الغربية ضد الشيوعية - على مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات - توظيفاً جاداً للمقولات الدينية لدعم الخيارات الليبرالية وحرية السوق، وإن جاء ذلك على حساب الفقراء؛ فقد تعالت أصوات المسيحيين من جنوب العالم منددة بما يشكّله الجشع



الرأسمالي من وثنية جديدة تتربص بالبشرية قاطبة وتهدد بسحق الضعفاء. في تلك الفترة صدرت رسالة «السنة المائة» (*Centesimus annus*) ليوحنا بولس الثاني (1991) التي عدّتها صحيفتنا «وول ستريت جورنال» و«لوموند» اعترافاً من البابا بمزايا اقتصاد السوق، ليُعلي في «السنة المائة» من شأن «اقتصاد المؤسسة» كسبيل للتقدم ولبناء الصالح العام، وقد آثر البابا ذلك التعريف بدل مقولة «اقتصاد السوق» و«الاقتصاد الرأسمالي»؛ بناءً على أن المؤسسة تضم لفيماً من الأشخاص وحيث سلطة المستثمر غير متسلّطة، بل بوصفها تسهر على الإنماء ومراعاة الصالح العام. كما ألحّ البابا في تلك الرسالة على ضرورة إبقاء الفرد محور سياقات التنمية. والجلي في الرسالة تضمنها تهمين أدوار أعمدة التنمية الثلاثة: السوق والدولة والمجتمع المدني. ليبقى البارز في رسالتي يوحنا بولس الثاني العامتين - «العمل لأجل حل المشاكل الاجتماعية»، و«السنة المائة» - التحول في انشغالات الفكر الاجتماعي الكنسي من توزيع الثروة إلى إنتاجها، والذي يحوز المستثمرون فيه دوراً محورياً كصنّاع رئيسيين للتنمية ورعاة للصالح العام.

هذا ولم تخلّ مضامين الرسائل البابوية من توجيه رسائل سياسية مباشرة للرأي العام العالمي، على غرار رسالة «السلام في العالم» (*Pacem in terris*) ليوحنا الثالث والعشرين 1963؛ لتذكّر الساسة والمجموعة الدولية أن استعمال القنبلة الذرية وتدمير المدن لأجل ضرب عدو مفترض يُعدّ انتهاكاً صارخاً لكرامة الخليقة، ودعت إلى بناء نظام عالمي جديد أساسه السلم والاحترام بين الشعوب. وفي ظل هذا العرض العام للرسائل البابوية ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أن سلطة المجمع تبقى أعلى سلطة في الكنيسة بما يفوق توجيهات الرسائل. حيث مثلت سنوات مجمع الفاتيكان الثاني (1962 - 1965) سنوات الصمت أمام قضايا الفقر. ولو تمعنّا أعمال المجمع نلاحظ هامشية قضايا الاستغلال والمحرومين، والتركيز على كيفية تثبيت وجود الكنيسة في عالم متحول، مع تجذر هاجس الأنجلة والبحث عن سبل تفعيله بما

يلائم العصر¹. ففي الوثائق التحضيرية للمجمع لم تطرح قضايا الفقراء سوى مع طائفة من الأساقفة ترأسهم أسقف الجليل جورج حكيم، حثت المشاركين على اعتماد المسألة ضمن المداولات، ولم يلقَ الطرح ترحيباً في المجمع. ولعل ذلك ما دفع الفيلسوف المسيحي ألبرتو ميتول فيري من الأوروغواي إلى اعتبار لقاء مادلين لأساقفة أمريكا اللاتينية (1968) إعادة خلق لمجمع روما بعد اختتامه من خلال التبني لخيار الفقراء². وهو ما تكرر في بوبالا (1979)

وفي سانتو دمينغو (1992)، حيث سمي المؤتمر بنى الحيف والجور «خطيئة اجتماعية»، ونددوا بالفقر في جنوب القارة الأمريكية بوصفه فعلاً لاإنسانياً ينافي روح الإنجيل.

ولكن في خضم تلك التعاليم الواردة في الرسائل العامة ثمة رسالتان بابويتان محوريتان في تاريخ الكنيسة الحديث بشأن المسألة الاجتماعية، وما عداهما تعليقات وهوامش على ذلك المتن:

أ - الأولى: «المسائل الجديدة» (*Rerum novarum* - 1891 - التي حاول الفاتيكان التصالح فيها مع العصر، بوصف ذلك النص تأسيساً لما

يُعرف بـ «تعليم الكنيسة الاجتماعي» يعبر عن الرؤية العقدية وتنزيلها في المجال العام. فقد بقيت «المسائل الجديدة» مرجعاً على مدى عقود لمناضلي المسيحية الاجتماعية ولأطراف نقابية مقربة من الكنيسة. ولكن توجس حاضرة الفاتيكان الدائم من الليبرالية الجشعة والشيعوية الملحدة خلف قناعة بعدم التعويل على الطرفين، وإن كانت أميل إلى موالة الليبرالية المعتدلة وخياراتها الاجتماعية، والبحث عن طريق ثالث عبر «الديموقراطية المسيحية» ذات الرؤية اللينينية للدولة حيث «كل السلطات في قبضة

يبقى البارز في رسالتي
يوحنا پولس الثاني
العامتين - «العمل لأجل
حل المشاكل الاجتماعية»،
و«السنة المائة» - التحول
في انشغالات الفكر
الاجتماعي الكنسي من
توزيع الثروة إلى إنتاجها،
والذي يحوز المستثمرون
فيه دوراً محورياً كصناع
رئيسيين للتنمية.

Vincenzo Paglia, *Storia della povertà*, Rizzoli, Milano 2014, pp.508-509.

- 1

Ibidem, p.515.

- 2

الحزب». وهو ما تجلّى في الدعم الواسع للأحزاب المسيحية في إيطاليا على مدى أربعة عقود تقريباً منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وبقي ذلك خطأ سياسياً فاعلاً في جملة من الدول الأوروبية الواقعة تحت تأثير الكنيسة الكاثوليكية، وعرض «الأخلاق الاقتصادية المسيحية» كشكلٍ من أشكال «الأخلاق الإنجيلية». لقد جاءت الرسالة البابوية العامة «السنة المائة» ليوحنا بولس الثاني احتفاءً بمرور مائة سنة على «المسائل الجديدة»، وإعلاناً لانحياز الكنيسة مجدداً للرأسمالية والمبادرة الحرة واقتصاد السوق.

ب - والثانية: رسالة «التطور الاجتماعي» البابوية (Populorum progressio)
- 1967 - التي عدّها البابا بولس السادس فيها التنمية عنوان السلام الجديد، ودعا إلى إعادة جدولة ديون الدول الأكثر فقراً بلإحاح. ففي تلك الأجواء أطلّ لاهوت التحرير وما مثله من إحراج لروما. لعل ذلك ما حدا بالكنيسة لتخصيص الثالث والرابع من أبريل من العام الجاري (2017) لعقد مؤتمر لإحياء خمسينية صدور رسالة «التطور الاجتماعي» - 1967 - من قِبل البابا بولس السادس، في مسعى لتعميق المسارات اللاهوتية والأنثروبولوجية والرعوية للرسالة البابوية.

يلتقي كاتبنا سِير البابوات برنارد ليكونت وديفيد. إ. كيرترز حول فكرة رئيسة¹، مفادها: إن ثمة بابوات يفتقدون إلى خطة سياسية عميقة في مساراتهم؛ ولكن غياب تلك الخطة لا يعني فقدان رؤية لاهوتية، والتي بدورها قد تكون فعلية وقد تكون نظرية. وهذا التداخل بين الجانبين - السياسي واللاهوتي - يلوح جلياً في أحبار الكنيسة الثلاثة السالفين: ووجتيل وراتسينغر والحالي فرانسيس؛ إذ أدرك راتسينغر أن الرسالة البابوية في الأصل تستهدف عامة المؤمنين، ومن غير المجدي أن يحدث الناس فيها بقضايا لاهوتية عميقة، كون المسائل اللاهوتية تستهدف الخاصة، ومن ثم يقتضي تناولها التزام ضوابط تقي «العوام الخوض في علم الكلام» إن صحّ التعبير. فحين أصدر راتسينغر

1 - كلاهما متخصص في الشأن الفاتيكانى: الأول فرنسي والثاني أمريكي، تمحورت أعمالهما حول بابوات الحقبة المعاصرة، وصدرت لهما جملة من الأعمال حول السّير الذاتية لرجال الكنيسة.

رسالة «المحبة في الحقيقة» - 2009 - لم يأت في الحقيقة بجديد؛ بل أتت الرسالة إتماماً ودفعاً للأمام لمقولات سلفه يوحنا بولس الثاني وخياراته السياسية والاقتصادية، من خلال دعم «تعليم الكنيسة الاجتماعي» وتثبيته. فقد وردت في «المحبة في الحقيقة» مفردات المؤسسة والمستثمر والاستثمار خمسين مرة، وهو ما لم يحدث في مضامين كافة الرسائل السابقة. ففي رسالة «السنة المائة» وردت مصطلحات المؤسسة والمستثمر والاستثمار ثلاثين مرة. والجلي أن ثمة تناغماً كبيراً بين رسالتي «المحبة في الحقيقة» و«العمل من أجل تسوية المشاكل الاجتماعية» في التطرق لمسائل التنمية والتضامن

يلتقي كاتب سير البابوات
برنارد ليكون وديفيد.
إ. كيرترز حول فكرة
رئيسة، مفادها: إن ثمة
بابوات يفتقدون إلى
خطة سياسية عميقة في
مساراتهم؛ ولكن غياب
تلك الخطة لا يعني
فقدان رؤية لاهوتية،
والتي بدورها قد تكون
فعلية وقد تكون نظرية.

والمساعدة، والتوجه الكوني في تحقيق المصالح، وتناول قضايا الصالح العام والعولمة. يتحدث راتسينغر في «المحبة في الحقيقة» وبشكل مباشر عن مسؤولية المؤسسة الاجتماعية تجاه المساهمين والعاملين والجماعات المحلية والمؤسسات والزبائن والمزودين والأجيال القادمة والبيئة. وبحسب راتسينغر ليس بوسع الدولة والسوق وحدهما ضمان الصالح العام، ملجأً على ألا تنفصل التنمية عن الإيمان، وأن يسيرا معاً ليأخذاً بالإنسان نحو الحقيقة التي تجعله حرّاً. فالعقل من دون الإيمان قدره التيه في وهَم العظمة حيث لا سبيل للتطهر سوى بالإيمان¹.

الليبرالية وخيار الكنيسة الثالث لتحقيق العدالة

تواصل الاحتفاء بانهيار الشيوعية داخل حاضرة الفاتيكان زهاء العقد، لتتكشف مساوئ الليبرالية المتوحشة لاحقاً. حيث سعت كنيسة روما في أعقاب فترة البابا كارول ووجتيل للنأي بالنفس عن موالاة النهج الليبرالي واندفاعاته

1 - Andrea Tornielli – Giacomo Galeazzi, *Papa Francesco Questa economia uccide*, Piemme, Italia - 2015, p. 122.



المنفلتة للغزو وافتعال الحروب، خصوصاً مع هول ما حاق بالعراق، ما دفعها للدعوة إلى خط ثالث، فحاولت الكنيسة اتخاذ موقف من التفاوت المجحف والإثراء الفاحش، بما يتجاوز التجاذبات السياسية السائدة، ومن دون الولاء لطرف من الأطراف الفاعلة، وهي في الواقع محاولة مثالية داخل الواقع بما يجعل مقولها غير فاعل. قوبلت تلك الخطوة بامتعاض لدى أنصار الليبرالية، وعُدَّت قبولاً بالخط المحافظ الموالي لهيمنة الدولة. وقد حصل ذلك بذريعة الخشية من الارتداء في سفينة الليبرالية المغامرة. حيث لم تمض فترة وجيزة على تولي راتسينغر مهامه البابوية في أبريل 2005 حتى انتقدت ثلّة من كبار منظري الكاثوليكية المحافظة في الولايات المتحدة خيارات الحياد التي بدأت تتجلى مع رأس الكنيسة، وهم ميكائيل نوفاك وريتشارد جون نوهاوس وجورج فيجل. نوفاك معروف بمقولاته المناهضة عن «الرأسمالية الديمقراطية» بوصفها النظام السياسي الاقتصادي الأمثل والأكثر تلاؤماً مع المسيحية وبالخصوص مع الكاثوليكية. وأما ريتشارد جون نوهاوس وجورج فيجل فكلاهما من السعاة لهداية الكاثوليكية إلى «رأسمالية السوق»، ويُعرَف الثنائي في الأوساط الكاثوليكية بحدّة الموقف من لاهوت التحرير؛ إذ ليس عرضاً اتخاذ نوفاك مسافة من الرسالة الاجتماعية العامة للبابا بندكتوس السادس عشر (راتسينغر) «المحبة في الحقيقة»، بل جراه اللاهوتي جورج فيجل - أحد كبار كتّاب سيرة ووجتيللا - فقد قام بالشيء ذاته في السابع من يوليو 2009 على صفحات «ناسيونال ريفيو»¹، وانتقد رسالة راتسينغر العامة، معتبراً النص متداخلاً ويفتقر إلى التماسك. فقد مثّلت الرسالة العامة بالنسبة إليه نقضاً للوفاق المعهود بين الكنيسة وإيديولوجية السوق الحرة التي زكّاهها البابا ووجتيللا، بوصف النظام الرأسمالي الأكثر ملاءمة والأكثر «كثلكة»²؛ فالمسيحية تساوي الحرية، والحرية تعني المؤسسة الحرة، ومن ثم ترادف الرأسمالية المسيحية الفعلية³.

1 - George Weigel, "Caritas in Veritate in Gold and Red", *National Review*, New York July 7 2009.

2 - Andrea Tornielli - Giacomo Galeazzi, *Papa Francesco Questa economia uccide*, p.124.

3 - Ibidem, p. 127.

عقب اعتلاء الأرجنتيني خورخي ماريو بورغوليو سدة كنيسة القديس بطرس في روما كتب المؤرخ الإيطالي ألبرتو ميللوني في مجلة «لِيمس» المعنية بالتحويلات السياسية: إن البابا تنتظره عشر مسائل عويصة، من ضمنها إعادة تأهيل «الإيور»، مختصر «مؤسسة الأعمال الدينية»، وهي الهيئة الرسمية المعنية بالشؤون المالية في حاضرة الفاتيكان¹، بعدما تبين استعصاء المؤسسة على الإصلاح². وقد كان البابا المستقيل راتسينغر قد حذر - قبل انغزاله من لوبي المال المستفحل، الذي حوّل الكنيسة إلى مؤسسة ربحية، وجعل كلمة الرب باهتة، وعوّضها بالاستثمار في «بنك ساندونا» و«بنك أمبروزيانو»، وما شابهها من المؤسسات المالية³.

**عقب اعتلاء الأرجنتيني
خورخي ماريو بورغوليو
سدة كنيسة القديس
بطرس في روما كتب
المؤرخ الإيطالي ألبرتو
ميللوني في مجلة «لِيمس»
المعنية بالتحويلات
السياسية: إن البابا تنتظره
عشر مسائل عويصة.**

فقد شكّل ملفّ الفساد المالي في روما أحد أبرز الملفات المطروحة أمام البابا الجديد، وإن كان الموضوع قد مثّل شغله الشاغل منذ أن كان في الأرجنتين⁴. وقد كشف خورخي ماريو بورغوليو سبب اختياره اسم القديس فرانسيس الأسيزي المعروف بزهده، قائلاً: إن رفيقه الكاردينال كلاوديو هو من أوصاه «بأن لا يغفل طرفة عين عن الفقراء!» حين علم بترشحه لكرسي البابوية، وقد ألهمته سيرة فرانسيس الأسيزي الاسم، معلقاً على ذلك: إنه الإنسان الفقير... أه أو كما أريدُ كنيسة فقيرة للفقراء!

ولم تمض ثمانية أشهر على اعتلاء فرانسيس سدة البابوية حتى أصدر الإرشاد الرسولي الأول «فرح الإنجيل» (*Evangelii Gaudium*)، وهو عبارة عن خارطة طريق للكنيسة، تضمّن خطاباً تحمّس فيه للفقراء وذمّ فيه الإثراء

1 - تأسست في عهد البابا بيوس الثاني عشر في السابع والعشرين من يونيو 1942.

2 - Alberto Melloni, "Il governo di Francesco", *Limes*, Roma 3 marzo 2014, p. 58.

3 - Francesco Peloso, *La banca del papa*, Marsilio Editori, Venezia 2016, p. 110.

4 - ألف ماريو بورغوليو كتاباً بعنوان: «الفساد والخطيئة»، نشره في الأرجنتين سنة 2005، وأعيد نشره في إيطاليا بعنوان: «الشفاء من الفساد» سنة 2013.



والجشع، فألصقت به سمة الشعبوية، التي سرعان ما تحوّلت إلى اتهام في الأوساط المحافظة الأمريكية بموالة النزعات اليسارية. وعقب صدور الإرشاد الرسولي نعتته مجلة «إيكونوميست» البريطانية بتبني موقف لينين في تحليلاته للرأسمالية¹. فاقم ذلك التوجس تعرّض البابا المتكرر للفقراء وانتقاده وثنية المال في عظاته وفي قدّاس الأحد. والواقع أن اتهام البابا بالميول اليسارية قد سبق صدور الإرشاد الرسولي منذ سلوكه مسلك التقشّف، ما أثار ريبة داخل حاضرة الفاتيكان. فقد أثر البابا الجديد الإقامة في بيت القديسة مارتا المتواضع زاهداً في القصر الرسولي المنيف، وتقلّد صليب الحديد بدل الصليب المذهب، وانحنى ليغسل أرجل المساجين، وذهب إلى جزيرة لمبيدوزا للصلاة على أرواح المهاجرين الغرقى، وغيرها من الممارسات اللافتة.

جاءت اختيارات البابا فرانسيس في أوساط دينية دأبت على الأبهة صادمة؛ ففي مقال منشور في صحيفة «لوسرفاتوري رومانو» لسان الكنيسة الرسمي، بعنوان: «الغنى والفقير» عدّ كاتبه «لاهوت الفقر» النواة الرئيسة لتأمّلات البابا الجديد². ولعل ذلك ما جعل مؤرخ الكنيسة أندريا ريكاردي في كتابه: «مفاجأة البابا فرانسيس. أزمة الكنيسة ومستقبلها» يعدّ مسائل الفقر والفقراء هي برنامج البابا الاجتماعي الرئيس³. ففي الإرشاد الرسولي «فرح الإنجيل»، الذي أراده البابا حتّى للكنيسة في مطلع الألفية الجديدة للعودة إلى النهج الإنجيلي، كتب قائلاً: «المسيحيون جميعهم - أفراداً وجماعات - مدعوون ليكونوا أداة للرب لتحرير الفقراء وتخليصهم، بشكل يتسنى لهم الاندماج كلياً في المجتمع، وهذا الدور يقتضي أن نكون ودعاءً ومنصّتين لسماح نداء الفقير وغوّته».

والجلي في مضامين الخطاب اللاهوتي للبابا فرانسيس اندراجه ضمن السياق الديني الأرجنتيني «للاهوت الشعب»، المنشغل بقضايا الفقراء

The Economist, Jul, 9, 2015.

- 1

L'Osservatore Romano, n° 27, 2 giugno 2015.

- 2

Andrea Riccardi, *La sorpresa di papa Francesco. Crisi e futuro della Chiesa*, Mondadori, Milano 2013.

- 3

والحذر من الانزلاقات الإيديولوجية¹، بوصفه لاهوتاً لا يهدف إلى دمج المستضعفين في عالم البرجوازية الكوسموبوليتية؛ بل إلى التحوير الجذري للبنى الاجتماعية والسياسية بأساليب سلمية غير يسارية². فاللاهوتي الفرنسي هنري دي لوباك (1896 - 1991) - أحد الوجوه اللاهوتية الملهمة للبابا فرانسيس - يُعدُّ الصلة الشفافة بين المسيحية والاشتراكية غير الماركسية تتلخص في كون الشعب المضطهد يملك سبل التجاوز، ولا يتمثل ذلك التجاوز في الصراع الطبقي؛ بل في تشكيل لحمة وطنية أساسها اهتمام الفرد الشخصي للإنجيل³.

صحيح أن البيئة شكّلت المحور الرئيس في انشغالات البابا فرانسيس في رسالته العامة «كن مسَبَّحاً»، بناءً على أن «الأرض جريحة وتستدعي توبة بيئية عاجلة»، ولكن الأزمة البيئية - كما يرى البابا - هي أزمة أنثروبولوجية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط التنمية.

وصحيح أن البيئة شكّلت المحور الرئيس في انشغالات البابا فرانسيس في رسالته العامة «كن مسَبَّحاً»، بناءً على أن «الأرض جريحة وتستدعي توبة بيئية عاجلة»، ولكن الأزمة البيئية - كما يرى البابا - هي أزمة أنثروبولوجية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط التنمية، ومن ثم ينبغي تجنب العوامل البنيوية لاقتصاد لا يراعي قيم الإنسان وكرامته. ففي عمق الأزمة المالية التي نعيشها - وفق فرانسيس - ثمة أزمة تتلخص في نفي الكائن البشري. مبرزاً أن الشر

لا يعيش في القلوب وحدها؛ بل في البنى الاجتماعية غير العادلة؛ إذ «لا يمكن فصل حماية البيئة عن موضوع الفقر وعن الخلل البنيوي لاقتصاد يلهث وراء الربح لا غير». حيث يقول البابا في الفقرة 189 من رسالة «كن مسَبَّحاً»: «ينبغي ألا تدعن السياسة للاقتصاد، وألا تستكين لإملاءات

1 - Juan Carlos Scannone, "Papa Francesco e la teologia del popolo", *La Civiltà Cattolica*, n. 165, Roma 2014, pp.571-590.

2 - Gaël Giraud et Philippe Orliange, "Laudato sì et les objectifs de développement durable: une convergence", *Eudes*, n. 4234, Janvier 2017, p.25.

Ibidem, p.26.



الجدوى ومعاييرها التي تفرضها التكنوقراطية»، محذراً من رأسمالية مضطربة ومن تكنولوجيا موضوعة في خدمة الاستهلاك، حيث يُلقى المترفون زهاء ثلث ما يقتنونه.

ففي دراسة لغايل جيرو وفيليب أورليانج منشورة بمجلة «إيتيد» الفرنسية، تناولوا فيها بالتحليل انسجام خطاب البابا في رسالة «كن مسبّحاً» مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ حيث يلاحظ كاتبها الدراسة توافق المضامين اللاهوتية لرسالة البابا مع النداءات السياسية للمنظمة الدولية، لدى مخاطبة النظام التكنوقراطي الليبرالي بشأن قضايا المناخ والتنمية. فانشغال الكنيسة بالقضايا الدولية والمشاكل التي تواجه العالم هو انشغال صائب، خصوصاً في ربط البابا تخطي تلك الصعاب باجتثاث مولدات الفقر¹.

لكن النقد الذي يتوجه إلى فرانسيس - في مسعاه لجعل الكنيسة كنيسة الجميع - أن الكنيسة ليس بوسعها إعلان كلمة مطلقة الصلاحية - في الزمان والمكان - ثلاثم كافة الأوضاع المعقدة في العالم. ومن هنا تجد خطاب البابا متداخلاً من جهة بنائه المنطقي، ويمرّ بصمت على بعض القضايا من دون الغوص في تحليلها خشية الإخلال بذلك التوازن الهش. فهو من ناحية يرفع (لا) في وجه وثية الدينار (الفقرة 55 من «فرح الإنجيل»)، ومن جانب آخر يعرب عن ثقته في من يمسون بمقاليد السلطة الاقتصادية ويتحكّمون بالسوق. حتى إنه أمام هول المعاناة يصطدم بما يطلق عليه «تعولم اللامبالاة»، واستتباب الصمت أمام صراخ الملايين؛ ذلك أن حياة الدعة تخدر، كما يخلص². واللافت أن ثمة نظاماً مؤسسياً يتحكّم بخيارات الكنيسة، يتعدّر تحويره بمجرد اعتلاء بابا جديد سدة بطرس. فينبغي ألا نغفل عن أن مناصرة قضايا العدالة، ومقت تكديس الثروة، ومكافحة الفقر، قد تمثّل العناوين الكبرى في مواعظ البابا وفي مختلف مضامين رسائله وإرشاداته، ولكن تجاوز مستوى التنديد إلى اتخاذ إجراءات عملية ليس بالأمر الهين.

1 - Gaël Giraud et Philippe Orliange, «Laudato si et les objectifs de développement durable: une convergence», pp.22-23.

2 - Andrea Tornielli – Giacomo Galeazzi, *Papa Francesco Questa economia uccide*, p.56.

بين الخطاب الشعبي ومكافحة الفقر الفعلية

رغم تلك النبوة الحازمة مع البابا الحالي - حيث لم يتوان في رسالته الأخيرة عن توظيف مقولة الصوفي علي الخواص المتوفى بالقاهرة (949هـ) مغالاً للمسلمين - فإن ما يبعث على الفتور أن تتحول حماسة البابا إلى مناهضة طوباوية شعبية لجذور الفقر. فكما يقول پول ريكور: «لسنا في صفّ الفقراء ما لم نكن مناهضين بالفعل للفقر»، فالدعوة مقبولة على مستوى خلقي؛ ولكنها تصطدم بفقدان المصادقية إذا ما تمعن المرء مدى التزام الكنيسة على نطاق داخلي بهذا التمشي. فلا يتعلّق الأمر برفض عاطفي لآثار الفقر؛ بل بنقد صريح لصنّاعه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي¹.

إنّ النقد الذي يتوجه إلى فرانسيس - في مسعاها لجعل الكنيسة كنيسة الجميع - أن الكنيسة ليس بوسعها إعلان كلمة مطلقة الصلاحية - في الزمان والمكان - تلائم كافة الأوضاع المعقدة في العالم.

تقف مؤسسة الكنيسة على ثروات طائلة لا تضاهيها مؤسسة دينية أخرى في العالم في ذلك، تجعل منها حائزة أكبر ملكية عقارية؛ ففي روما وأحوازها خمس المحلات ملك لجهات دينية؛ حيث نجد 23 ألف عقار ومساحة ترايبية على ذمة الكنائس والأديرة. أهلت هذه الثروة المؤسسة الدينية لتكون رائدة في مجال الاستثمار السياحي والعقاري والصحي والتعليمي، على كامل التراب

الإيطالي، بما يتيح زعزعة الاقتصاد الإيطالي في حال انسحاب الفاتيكان من السوق المالية². فالسياحة الدينية التي تجلب أربعين مليون زائر سنويا تملك 250 ألف سرير، تغطي كافة أرجاء التراب الإيطالي، يسهر عليها لفيف من الرهبان والراهبات، ما شجّع على تحويل عديد من الأديرة إلى فنادق وشقق للكراء. ولكن مداخل الكنيسة لا تقتصر على هذه القطاع؛ بل يتأتى قسم مهم من عائدات ضريبية تُخصم بشكل مباشر من الدخل الفردي لعموم الإيطاليين،

1 - Gustavo Gutiérrez – Gerhard Ludwig Müller, *Dalla parte dei poveri. Teologia della liberazione teologia della chiesa*, EMI, Bologna 2013, p. 64.

2 - Curzio Maltese, *La questua. Quanto costa la chiesa agli italiani*, Feltrinelli, Italia 2008, p. 25 e s.



معروفة بضريبة «ثمانية بالألف»، والتي نجدها في ألمانيا أيضاً، وتُسمى «كيرخن شتويره» تعود إلى اتفاق عقده هتلر مع حاضرة الفاتيكان سنة 1933، جرت دستورها لاحقاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية¹.

وبرغم الطابع الخيري الذي يلفّ أنشطة الكنيسة، لم تمتنع الدولة الإيطالية - وبإيعاز من «لجنة مونيفال» التابعة للمجلس الأوروبي - من إلزام «مؤسسة الإيور» - قطب الرحي الاقتصادي للفاتيكان - باعتماد الشفافية لدرء تهمة تبييض الأموال، ولم يحل ذلك دون حجز 23 مليون يورو مشبوهة المصدر، ولعل أبرز مظاهر التشديد تعطيل عمليات الدفع عبر بطاقات الائتمان في حاضرة الفاتيكان في مطلع يناير 2013².

صحيح ثمة تردد في حاضرة الفاتيكان مع البابا فرانسيس لمسائل الفقر، ولكنّ ثمة حديثاً أيضاً عن أكل أموال الناس بالباطل، لعل آخره مبلغ المائتي ألف يورو المحوَّلة من مستشفى الطفل يسوع بروما إلى تغطية نفقات قصر على ذمة الكردينال ترشيسيو برتونه، سكرتير دولة الفاتيكان الأسبق³.

تسعفنا العودة إلى التاريخ في هذا السياق عقب توحيد إيطاليا وتحجيم نفوذ كنيسة روما إلى ما وراء نهر التيبر (على مساحة تُقدَّر بأربعة وأربعين هكتاراً)، طُرحت داخل مؤسسة الكنيسة سُبل الحفاظ على النفوذ. وقد كانت المسألة المالية في جوهر النقاش: هل النفوذ رهين وجود «كنيسة غنية» أم هو متيسّر مع «كنيسة فقيرة»؟ وهو ما لخصّ الإجابة عنه المؤرخ جورجيو رومي في قوله: «كنيسة فقيرة هي كنيسة خادمة وكنيسة غنية هي كنيسة مخدومة، وحاضرة الفاتيكان تحبّد أن تكون مخدومة مع نفورها من عدّ نفسها دولة غنية»⁴.

Ibidem, p.60.

- 1

Vaticano, carte di credito bloccate, *Corriere della sera*, 3 gennaio 2013.

- 2

- 3 تطرق إلى ذلك كلّ من جيانلويجي نوتسي وإيميليانو فيتibaldi:

Gianluigi Nuzzi, *Via crucis, Chiarelettere, Milano 2015*; Emiliano Fittipaldi, *Avarizia Le carte che svelano ricchezza, scandali e segreti della chiesa di Francesco*, Feltrinelli, Roma 2015.

Giancarlo Galli, *Finanza Bianca. La chiesa, i soldi, il potere*, Mondadori, Milano 2004, p.20. - 4

فمنذ صدور كتاب الألماني ماكس فيبر «الأخلاق البروتستانتية وروح المذهب الرأسمالي» (1904 - 1905)، تدشّنت معاناة سوسيولوجية لأثر الأخلاق الدينية في نشاط المسيحي الاقتصادي: هل خُلِق المؤمن ومسلكه مع تكديس الثروة والتكشف أم مع تبديدها؟ مع الاستهلاك أم مع الاستثمار؟ ومن ثمة مع الرأسمالية واقتصاد السوق أم مع البرامج الاجتماعية واقتصاد الدولة؟ وقد أفرز الجدل بشأن الأخلاق الدينية تساؤلات بشأن طبيعة الفقر الإنجيلي، أهو فقر مادي أم فقر معنوي؟ فتوجهات الكنيسة الحديثة تميل إلى الشكل الروحي للفقر؛ ليغدو الوجه المعبر عن الفقر الإنجيلي، وهو ما يترجم مسلكها العملي أكثر من خطابها القولي الوارد في الرسائل¹.

تسعدنا العودة إلى التاريخ في هذا السياق عقب توحيد إيطاليا وتحجيم نفوذ كنيسة روما إلى ما وراء نهر التيبر (على مساحة تُقدّر بأربعة وأربعين هكتاراً)، طرحت داخل مؤسسة الكنيسة سبل الحفاظ على النفوذ.

فأتباع الكاثوليكية في الحاضر يُعدّون ما يفوق 1,272,000,000 من المعمّدين، بما يعادل 17,8 بالمئة من مجموع سكان المعمورة، وذلك وفق «التقرير الإحصائي للكنيسة الكاثوليكية» الصادر خلال عام 2016، وهو شقٌّ وازن ومهمٌّ من البشرية. وبالتوازي مع ذلك يُفترض أن الكنيسة الراعية ليست مؤسسة اقتصادية غرضها الربح، وإنما هي مؤسسة روحية بالأساس؛ غير أن جوهر المؤسسة المعني بقيادة تلك الجموع الغفيرة يبقى

مواجهاً بسؤال: في أي مسار تسير المؤسسة الدينية؟ فهناك سيلٌ من الانتقادات تتوجه إلى «الكوريا روماننا»، صاحبة القرارات الدينية النافذة، بوصفها أعلى الهيئات في حاضرة الفاتيكان. فالكنيسة - رغم التحويلات التي مسّت هياكلها - بقيت غربية بالأساس في إكليروسها المتحكّم بالخيارات الكبرى، وما الحشود التابعة المتأتية من عالم الجنوب سوى حشود فاقدة

1 - راجع مقال «دواعي عدم تقديس الفقر» لجرار دا سيلفا ضمن كتاب:

Michel Foucault, *L'Islam et la rivoluzione iraniana*, Mimesis, Milano 2005, p.203 e s.



للدور والسلطة، عبّرت عن ذلك بأشكال مختلفة من التملل. في ظل تلك الأوضاع تتهدد الكنيسة في الحقبة المعاصرة بعاملين لم يعد كلاهما خافياً: من جانب نجد تدنّي رصيد الطهر والعفة وما رافقه من إدانات واسعة بالاعتداءات الجنسية على القاصرين، ومن جانب آخر استثناء الجشع والثراء في أوساط الموكّلين بشأن الإيمان، فكيف للكنيسة اليوم أن تخاطب الناس بعد تآكل ذلك الرصيد بشكل متسارع؟ صحيح أن «الرسائل البابوية العامة» و«الإرشاد الرسولي» ما فتئاً يستهدفان أتباع الكنيسة والعالم، ولكن رسائل العالم الدنيوي وإرشاداته - إن صح القول - الموجهة للداخل الكنسي ولل كوريا روماناً - وما تتضمنانه من انتقادات وإدانات واتهامات - يبقى جميعها الأعلى صوتاً في ظلّ تراجع الرأسمال الخلفي.